

Distr.: General
30 May 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة الحادية والأربعون

نيويورك، ١٦ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨

مشروع اتفاقية عقود نقل البضائع الدولي بالبحر كلياً أو جزئياً

تجميع لتعليقات الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية*

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ ثانياً- التعليقات الواردة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية
٢ ألف- الدول
٢ ١٥- الولايات المتحدة الأمريكية

* تأخر تقديم هذه المذكرة بسبب تأخر ورود التعليقات من البلد المعني.

050608 V.08-53983 (A)



ثانياً - التعليقات الواردة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية

ألف - الدول

١٥ - الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١ - ما برحت الولايات المتحدة تشارك بنشاط في العمل الذي يضطلع به فريق الأونسيترال العامل الثالث المعني بقانون النقل من أجل إعداد اتفاقية حديثة وشاملة تنظم نقل البضائع بالبحر كلياً أو جزئياً. ولمّا كان النظام القانوني للولايات المتحدة في هذا المجال يستند إلى قواعد لاهاي لعام ١٩٢٤ فإن الولايات المتحدة تولي هذا الجهد أهمية بالغة. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة مشروع الاتفاقية الذي وافق عليه الفريق العامل الثالث في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (مرفق الوثيقة A/CN.9/645).

٢ - وسوف يُتيح مشروع الاتفاقية تحقيق المواءمة التي هناك حاجة ماسة إليها ممّا سيسفر عن خفض تكاليف المعاملات وزيادة قابلية التنبؤ بها من خلال توضيح القواعد التي ستطبق عند نشوء مشكلة ما. وهو يُتيح أيضاً المرونة التي تتطلبها الممارسات التجارية الحديثة وقيم توازناً عادلاً بين مصالح متعهدي النقل ومتعهدي الشحن.

٣ - إنّ مشروع الاتفاقية ينبغي النظر إليه بصفته مجموعة من الحلول التوافقية صيغت بعناية وروعي فيها التوازن الدقيق. وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة توافق على كل حكم من الأحكام الواردة في النص، بل إن لدينا نفوراً كبيراً من بعض الأحكام. فمثلاً كنا نفضّل كثيراً لو ذُكر حدّ للمسؤولية أدنى من الحدّ المنصوص عليه في المادة ٦١، ونحن نعتقد اعتقاداً جازماً بعدم وجود مبرر تجاري للحدّ العالمي الوارد في تلك المادة. ومع ذلك، فنحن مستعدّون لقبول ذلك الحدّ كجزء من مجموعة حلول توافقية عامة تتضمن كثيراً من الأحكام المهمة الأخرى. وقد تطلّب الأمر من الفريق العامل الثالث ست سنوات من المفاوضات الشاقة للتوصّل إلى هذا الحل التوافقي الذي قبله الفريق العامل في كانون الثاني/يناير. وممّا له أهمية أساسية لنجاح الاتفاقية هو أن يظلّ النص الذي وافق عليه الفريق العامل دون تغيير، ربما مع إجراء بعض التصويبات الفنية الطفيفة. ذلك أن أي تغيير مهمّ في أي حكم يمكن أن يؤدي إلى انهيار مجموعة الحلول التوافقية وأن يقوِّض على نحو خطير احتمال اعتماد الاتفاقية على نطاق واسع.